برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

**المجلس التنفيذي**
**الدورة العادية الثالثة**

**روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣**

# تقارير التقييم

## البند ٥ من جدول الأعمال


Distribution: GENERAL
**WFP/EB.3/97/5/Add.1**
27 August 1997
ORIGINAL: ENGLISH


# التقييم المرحلي للمشروع فيتنام ٤٦١٧

# تأهيل وتعلية السدود البحرية

| | |
|---|---|
| مجموع تكاليف ا غذية | ٧٢٦ ٥٩٨ ١٠ دولارا |
| مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** | ١٠٧ ٩٣٢ ١٣ دولارات |
| تاريخ إجازة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** للمشروع | ١٩٩٢/٥/٢٩ |
| تاريخ إجازة خطة العمليات | ١٩٩٣/٢/١٢ |
| تاريخ التوزيع الأول | ١٩٩٣/٣/١٠ |
| مدة المشروع | خمس سنوات |
| تاريخ انتهاء المشروع رسميا | ١٩٩٨/٣/٩ |
| تاريخ التقييم | نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦ |
| تكوين البعثة | **برنامج ا غذية العالمي/ منظمة ا غذية والزراعة**[١] |

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية، ما لم يذكر غير ذلك.

(١) تكونت البعثة من كبير مسؤولي التقييم (رئيس الفريق) وأخصائي في الاقتصاد الزراعي وأخصائي اجتماعي وجميعهم من **برنامج ا غذية العالمي**، ومهندس من **منظمة ا غذية والزراعة**.

## الموجز


ا سر التي تعيش في مناطق المشروع، هى أسر محرومة تعاني من انعدام ا من الغذائي، لعدة أسباب من بينها ا ضرار التي تسببها ا عاصير وطغيان المياه المالحة. وقد أعطت أعمال الوقاية المستفيدين من المشروع إحساسا با من والثقة في المستقبل. كما زاد المستفيدون من إنتاجهم الزراعي وبدأوا في القيام بأنشطة مدرة للدخل. وفي نفس الوقت، بدأت أنشطة الري والكهرباء وأعمال البنية ا ساسية ا خرى تأخذ طريقها إلى الكثير من مواقع المشروع. وبالاضافة إلى ذلك، فإن المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعكس بالفعل تحسنا سريعا في ظروف المعيشة، وبخاصة في ما يتعلق بزيادة نصيب الفرد من ا غذية. وقد أحرز المشروع تقدما مرضيا بشكل عام، رغم التأخير الذي حدث في تسليم أغذية **البرنامج**. ولكن الظروف التي تم فيها استبدال قمح **البرنامج** ودقيق القمح مقابل ا رز المحلي لم تسفر عن كمية كافية من ا رز تمكن **البرنامج** من تعويض العمال تعويضا كاملا عن ا نشطة التي استكملت بالفعل، ناهيك عن تحقيق ا هداف المذكورة في موجز المشروع وخطة العمليات.



لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

# مذكرة للمجلس التنفيذي

**الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها**

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظف المسؤول عن الوثيقة هو:

مدير قسم التقييم: W. Kiene رقم الهاتف: 6513-2029

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

# معلومات أساسية

## المشكلة

١- يوجد في فيتنام ٥٠٠ ٢ كيلومتر من السدود، تحمي ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ هكتار من الأراضي. ولكن هذه السدود منخفضة للغاية، وبها عيوب في التصميم. وعندما تتعرض البلاد للأعاصير، فإن مياه البحر تغرق الأراضي بتخطيها للسدود أو تسربها من بينها. وينتج عن ذلك أضرار بالغة للبشر مع دمار واسع النطاق في المحاصيل الحقلية وتلك الموجودة في المخازن، بالاضافة إلى الأضرار التي تلحق بالبنية الأساسية. وتتعرض التربة للملوحة، وقد تحتاج إلى بضع سنوات لتستعيد إنتاجيتها. ولاشك أن الأعاصير تخلق جوا من الخطر، يثبط الاستثمار الزراعي والتنمية الزراعية. وحيث أن الأصناف وفيرة الغلة من الأرز حساسة للغاية للملوحة، فإن المزارعين يميلون إلى الاعتماد على الأصناف التقليدية الأكثر قدرة على المقاومة وإن كانت أقل غلة. وبما أن الأعاصير تحدث عادة في فصلي الخريف والصيف، فإن الكثير من المزارعين يفضلون ببساطة أن يزرعوا محصولا واحدا للأرز في موسمي الشتاء والربيع حيث أنهما أكثر أمنا. وباستثناء مقاطعة هيو، فإن هناك أعمالا جارية للري في جميع المقاطعات، وإن كان من المستحيل التوسع في شبكة قنوات الري إلى أن تقل المخاطر إلى مستوى مقبول.

## معونة البرنامج لإصلاح السدود

٢- يغطي المشروع موضع التقييم، وهو المشروع فيتنام ٤٦١٧، سبع مقاطعات في وسط فيتنام. ويوجد في هذه المقاطعات نحو ١٠٠ ١ كيلومتر من السدود البحرية والنهرية، منها ٥٥٤ كيلومترا بحاجة إلى إصلاح. وتتسم منطقة المشروع بالعجز الغذائي المزمن، وارتفاع كثافة السكان، والفقر الشديد، وانعدام الأمن الغذائي للمجموعات المقصودة بدرجة كبيرة التي تقدر أعدادها بأكثر من ٠٠٠ ٧٤٧ ١ نسمة (أرقام ١٩٩٠).

٣- وهناك مشروع مماثل، هو المشروع فيتنام ٥٣٢٥ – "تأهيل السدود البحرية وتعليتها في شمال فيتنام"، بدأ تنفيذه في أوائل عام ١٩٩٦. ويغطي هذا المشروع خمس مقاطعات. ومن المقرر أن يستغرق تنفيذه أربع سنوات. أما عدد السكان الذين سيستفيدون منه فيقدر بنحو ٥١٢ ٣١٤ نسمة.

## أهداف المشروع

٤- **<u>الهدف المقرر بعيد المدى</u>** هو خلق الظروف المواتية لزيادة الانتاج الزراعي في منطقة المشروع. فتحسين السدود خطوة رئيسية في تحسين حماية الأراضي في المناطق الساحلية من خطر الفيضان وطغيان مياه البحر، الأمر الذي يمكن المزارعين من تكثيف زراعتهم بزراعة محصولين، واستخدام أصناف وفيرة الغلة من الأرز.

٥- أما **الأهداف العاجلة** التي وردت في تصميم المشروع فهي كما يلي:

(أ) إصلاح وتعزيز ما يقرب من ٤٥٤ كيلومترا من السدود البحرية بحيث تصبح أكثر قدرة على مقاومة العواصف والأعاصير، وتتطلب صيانة أقل،

(ب) الحد من وصول مياه البحر إلى المناطق المحمية، نتيجة طغيانها واختراقها للسدود أثناء العواصف والأعاصير الشديدة،

(ج) زيادة المساحة المتاحة للزراعة، بزراعة محصولين في السنة وإستصلاح الأراضي الجديدة،

(د) الحد من الخسائر التي تسببها الأعاصير في البشر والمحاصيل والبنية الأساسية.

## منجزات المشروع

٦- منجزات المشروع المحددة هي:

(أ) ردم التربة، والمرشحات (الحصي)، وتغطية الصخور، وتغطية التربة بالأعشاب، وبناء منشآت خرسانية وتغطيتها،

(ب) إنشاء وصيانة ١ ٠١٠ هكتارات من أشجار المنغروف ومزارع التلال،

(ج) تدريب ١ ٤٠٠ قائد فرقة و١٩٠ عاملا من مهندسي السدود والفنيين وحراس الغابات.

## وظائف المعونة الغذائية

٧- المقصود بالمعونة الغذائية التي يقدمها **البرنامج** في شكل حصة أسرية تحتوي على ٢,٥ كيلوغرام من الأرز مقابل كل يوم عمل، هو أن تكون بمثابة حافز يمكن المزارعين المشاركين في المشروع القيام بإصلاح السدود. أما بالنسبة لقادة الفرق فإن الغذاء يقدم لهم تعويضا عن مشاركتهم في التدريب وفي العمل. والقيمة التحويلية لحصة **البرنامج** تعتبر كبيرة. كما أن المقصود من المعونة الغذائية أن تمثل عنصرا صغيرا في دعم الميزانية بالنسبة للمدخلات الضرورية.

## مبررات المدخلات والسلع الغذائية

٨- تشير التقديرات إلى أن تنفيذ أنشطة المشروع تحتاج إلى ٢١ ١٠٠ ٠٠٠ يوم عمل، وإلى ٥٢ ٧٥٠ طنا من الأرز. ولذا من المقترح توريد القمح، وتحويله إلى دقيق، ثم استبداله بالأرز المحلي. ونسبة استبدال القمح إلى الأرز محددة بحسب المبادئ التوجيهية التي وضعها **البرنامج** لاستبدال السلع. وتقرر استبدال كل ١,٤ طن من القمح بطن واحد من الأرز المحلي الجيد. وعلى هذا الأساس، فإن المشروع يحتاج إلى ٧٤ ٥٥٠ طنا من القمح، منها ٧٠٠ طن تتحول إلى نقد لتمويل المدخلات غير الغذائية الضرورية.

# التغطية الجغرافية للتقييم

٩- تغطي عملية التقييم ثلاث مقاطعات من بين سبع مقاطعات تحصل على دعم المشروع ٤٦١٧. وهذه المقاطعات الثلاث هي: سان هوا، وها تنه، وكوانغ نام دا نانغ. كما حصلت البعثة على تقرير مفصل عن باقي المقاطعات. وكان هناك تحليل أولي قام به الاخصائي في الاقتصاد الزراعي والأخصائي الاجتماعي، اللذان ركزا عملهما على ثلاثة كميونات، واحدة في كل مقاطعة من المقاطعات التي زارتها البعثة. وقد اختيرت هذه الكميونات على أساس البيانات القاعدية للمسح الذي أشرف عليه **البرنامج** في عام ١٩٩٣. كما قامت البعثة بزيارة ثلاثة مقاطعات من المقاطعات الخمس التي يغطيها المشروع ٥٣٢٥، وكان السبب الرئيسي وراء هذه الزيارة هو التأكد مما إذا كانت الخبرات التي اكتسبها المشروع ٤٦١٧ قد طبقت في المشروع ٥٣٢٥. وهذه المقاطعات الثلاث هي نينه بينه، ونام ها، وثاي بنه.

# التقدير

## المشروع حسب صياغته

١٠- يعتبر المشروع جيدا من حيث الصياغة إذ أنه يتعرض للاحتياجات العاجلة للفقراء ممن يعانون من انعدام الأمن بصورة مستمرة فيما يتعلق بخبزهم اليومي، ودخلهم، وممتلكاتهم، بل وحياتهم نفسها. وقد خلق المشروع إحساسا بالثقة لدى المستفيدين. فقد كانت المعونة الغذائية حافزا فعالا في حشد طاقات العمال غير المهرة.

١١- ورغم أن وثائق المشروع لم تحدد بصورة كافية المستفيدين واجراءات اختيارهم، فقد تبين للبعثة أن المشروع مصمم بطريقة مناسبة. فهو يأخذ في اعتباره الصعوبات المادية وصعوبات المكان نفسه وتوافر الأيدي العاملة، الأمر الذي أدى إلى تقليل تكاليف المعدات واستخدام الموارد المحلية (المواد الخام والأيدي العاملة) بأقصى قدر ممكن. فجميع الأنشطة في المشروع ٤٦١٧ تستخدم أساليب الإنشاءات الضخمة كثيفة العمالة. وهذه الأساليب لا تتمشى مع هدف المشروع فى تخفيف حدة الفقر فحسب، بل إنها تسمح بزيادة جودة ودقة العناصر الحيوية فى السدود البحرية، مثل المرشحات الانتقالية، والحماية بالميل والانحدار. وكلها أمور لها أهميتها فى سلامة الإنشاءات وتحملها في المدى الطويل.

١٢- وللأسف، فإن اجراءات استبدال القمح ودقيق القمح اللذان يقدمهما **البرنامج** مقابل الأرز المحلي لم تتم بالصورة التي كانت متوقعة.

## إدارة المعونة الغذائية

١٣- تشمل التزامات **البرنامج** للمشروع ٥٥٠ ٧٤ طنا من القمح أو ما يعادلها من دقيق القمح. وحتى ١٩٩٦/٦/٣٠، كان **البرنامج** قد سلم ٢٠٠ ١٠ طن من القمح و ٦٣٠ ٢١ طنا من دقيق القمح. وكان التأخير في مخصصات المشروع عام

١٩٩٦، وتأخير المعلومات عن انخفاض مستوى الموارد هما المسؤولان عن عدم تشجيع أساليب الإدارة السليمة للمشروع.

١٤- وحتى ١٩٩٦/٦/٣٠ كان المشروع قد حقق ٧٤٧ ٨٣٩ ١٣ يوم عمل، احتاجت إلى ٥٩٩ ٣٤ طنا من الأرز. وقامت سلطات المشروع بتوزيع ٣٥٦ ٢٩ طنا من الأرز، مستخدمة في ذلك ٧٩٢ ٢٦ طنا من الأرز حصلت عليها من خلال عملية استبدال، إضافة إلى اقتراض ٥٦٣ ٢ طنا من شركات أغذية محلية. ووصلت الديون المستحقة على المشروع ٨٠٧ ٧ أطنان في مجموعها. وكان هذا الاقتراض ضروريا بسبب الخسارة التي حدثت في عملية الاستبدال وتأخر وصول قمح **البرنامج**.

١٥- ويتبين من موجز المشروع وخطة العمليات أن منتجات القمح التي يشحنها **البرنامج** إلى ميناء هوشي منه سوف تستبدل بالأرز المحلي في كل مقاطعة، مع تأكيد الحكومة المركزية إلى أن الكميات الفعلية الموردة إلى المشروع من الأرز تعكس المبدأ العام القائل بأنه "لامكسب ولا خسارة" ولكن شروط عملية الاستبدال لم تكن مذكورة بوضوح، الأمر الذي أدى إلى تفسيرات مختلفة لنوع الأرز الموزع على المستفيدين.

١٦- فاستخدام المبادئ التوجيهية التي وضعها **البرنامج** لاستبدال السلع (وهي في هذه الحالة سعر منتجات القمح "سيف" وسعر الأرز المحلي ٣٥ في المائة كسعر "فوب" ميناء هو شي منه) فإن الكمية السابق ذكرها من منتجات القمح كان ينبغي أن تعطي ما يقرب من ٦٠٠ ٣٥ طن من الأرز. وعجز المشروع عن تحويل القمح ودقيقه إلى نقد بأسعار تقرب من تلك التي حددتها الدول المانحة كما أن سعر القمح ودقيق القمح المشترى كان أعلى من الأسعار التصديرية الاشارية لأن الأرز ٢٠ في المائة كسر تم شراؤه بأسعار التسليم في المخازن المحلية. وبمعنى آخر، فإن الأرز الذي أشتري كان أجود من الأرز الذي يقدمه **البرنامج** عادة، وحيث أن المشروع ينفذ في مقاطعات تعاني من نقص الأرز، فإن أسعار الشراء تشمل النقل الداخلي حتى المخازن المحلية. ويبدو أنه في كثير من الأحيان كان المقابل النقدي لحصة الأرز يعطى إلى المستفيدين من المشروع والعاملين فيه بهدف: (أ) تقليل المصروفات العامة للمشروع، (ب) معالجة نقص كميات الأرز على المستوى المحلي ومواقع العمل علاجا فعالا.

١٧- وبلغت خسائر ما بعد التسليم حتى ١٩٩٦/٦/٣٠ نحو ٢٢١ طنا من دقيق القمح، أي ما يعادل ١ في المائة من الكميات المشحونة، و٨٩ طنا من الأرز، أي أقل من ١ في المائة من الكميات المشتراة. ولم تكن هناك أي خسائر في القمح.

١٨- ورغم إتخاذ بعض الخطوات لتحسين النظام العام لإدارة الأغذية وتوزيعها، فمازالت هناك حاجة لوضع نظم للتشغيل والإدارة تكون واضحة ومتسقة وشفافة بالنسبة لجميع المشتركين في المشروع. وكمثال، فإن **البرنامج** لم يدع لأول مرة لحضور بيع دقيق القمح مقدم منحة من **البرنامج** بإعتباره مراقبا غير مشارك إلا في شهر يوليو/ تموز ١٩٩٥. ويطبق المشروع برنامج لمتابعة السلع، يراقب السلع المقدمة من **البرنامج** حتى ميناء التسليم، ولكنه لايستمر إلى عملية الاستبدال حتى النقطة الأخيرة لتوزيع الأرز على المستفيدين من المشروع. ولابد هنا من إدخال تغييرات مناسبة.

## التنفيذ الفني

### *تأهيل السدود وتعليتها*

١٩- استوعب المهندسون والفنيون الأفكار التي طرحت في الدورة التدريبية عام ١٩٩٣ لتصميم السدود وبنائها وإصلاحها استيعابا جيدا، وهم المهندسون والفنيون الذين شاركوا في المشروع من جميع المقاطعات. وقد جاء استخدام طرق التصميم الجديدة ووسائل البناء مرضيا في أغلب الحالات. وتأكد ذلك من تقديرات مراقبة الجودة. كما أن المبادئ التي طرحت أثناء الدورة التدريبية تطبق بالفعل على إنشاء وتعزيز شبكة السدود البحرية خارج المشروع ٤٦١٧. وتجري عمليات الإصلاح بصورة جيدة عادة. كما يتأكد هذا الاستنتاج من أداء السدود أثناء العشرة أعاصير الشديدة التي تعرضت لها المقاطعات الوسطى عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وفي الواقع أن أغلب الأضرار التي حدثت للسدود البحرية في المقاطعات الجنوبية من المشروع جاءت بسبب فيضانات استثنائية.

٢٠- وحتى ١٩٩٦/٦/٣٠، كان ٦٧ في المائة من المدة المقررة للمشروع ٤٦١٧ قد انقضت، مع إنجاز ٦٥ في المائة من أهدافه الكلية. وإن كان قد لوحظ بعض التغيير في ما يتعلق بالإنشاءات الخرسانية ومزارع أشجار المنغروف، التي يحتاج إليها للحد من قوة الأمواج العارمة. وقد ساهمت الحكومة بالمدخلات الضرورية للمشروع بصورة مناسبة كما وكيفا.

### *المدخلات غير الغذائية ومراقبة الجودة*

٢١- تعتبر المدخلات غير الغذائية التي قدمتها الجهات المانحة مناسبة كما وكيفا. وقد أثبتت هذه المدخلات أنها مفيدة للغاية في تنفيذ المشروع. وبالتالي لم يكن ضروريا على **البرنامج** أن يحول ٧٠٠ طن من القمح إلى نقود لتمويل المدخلات غير الغذائية.

٢٢- قام مشروع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** رقم VIE/92/023 "الخدمات الهندسية للسدود البحرية"، بتوفير المعدات وتدريب الخبراء بهدف توفير مراقبة الجودة على بناء السدود في المقاطعات، تنفيذا لتوصية بعثة **البرنامج** في عام ١٩٩٣. وأصبح سكان المقاطعات الآن قادرين على استخدام المختبرات واستعمال معدات الاختبار في مواقعها، وإن كانت اختبارات مراقبة الجودة لاتتم بصورة روتينية، وهو الأمر الضروري لكي يتم تنفيذ المشروع بصورة دقيقة.

### *الصيانة*

٢٣- يقوم العاملون الفنيون الدائمون في أقسام إدارة السدود ومكافحة الفيضانات في المقاطعات بتنظيم عملية الاشراف على شبكة السدود وصيانتها، بالتنسيق مع الفرق المحلية واللجان المحلية لإدارة السدود ومكافحة الفيضانات. ومن الواضح أن الأموال المخصصة لذلك والطاقات المعبأة كافية في هذا المجال، وإن كانت البعثة قد لاحظت عدم الاهتمام بالصيانة اليومية.

### *الجوانب البيئية*

٢٤- إن إصلاح السدود البحرية وتلك الموجودة في دلتا الأنهار سيقلل من طغيان مياه البحر وتسرب الأملاح الناجمين عن الأعاصير وموجات المد. وسوف تسهم شبكة السدود البحرية مع مزارع أشجار المنغروف مساهمة كبيرة في استقرار السواحل من خلال استعادتها للنظم الإيكولوجية الساحلية في المقاطعات الوسطى التي عانت من الحرب وتدخلات البشر الأخرى. ولاشك أن استعادة هذه النظم الإيكولوجية بالذات يعطي الفرصة لتوسيع موائل التغذية والتفريخ للأسماك والقشريات والرخويات. كما أنه لاشك أن استقرار وصيانة الأراضي المنتجة المتاخمة للساحل سوف يقلل من تآكل التربة.

٢٥- إن مشروع الغابات ٤٣٠٤ المعان من **البرنامج** "إعادة التشجير في المناطق الساحلية من فيتنام" له دوره الحيوي في تثبيت الكثبان الساحلية بزراعة أشجار الجزورينا، وهو مكمل للمشروع ٤٦١٧ من عدة نواحي. ومن شأن إنشاء وزارة الزراعة والتنمية الريفية أخيرا، وهي الوزارة التي تجمع وزارات الزراعة والغابات والموارد المائية السابقة، أن يزيد من فرص التعاون بين المشروعات المختلفة.

## المستفيدون من المشروع

٢٦- تقدر البعثة أن أكثر من مليوني شخص سيستفيدون بصورة مباشرة من المشروعين ٤٦١٧ و ٥٣٢٥. وأهم نشاطين اقتصاديين في مناطق المشروع هما الإنتاج الزراعي (بالنسبة لـ ٧٠ في المائة - ٩٠ في المائة من الأسر) وصيد الأسماك وانتاج الملح. ويزرع الأرز بصفة أساسية لاستهلاك الأسرة، وإن كان لايكفي عادة بسبب ضآلة المساحة المتوافرة للزراعة لكل أسرة، وبسبب الأضرار التي تحدثها الأعاصير وطغيان مياه البحر. كما ينتج المشروع محاصيل فرعية مثل الفول السوداني والبطاطا والخضر، كمحاصيل نقدية أساسا. أما الأسر التي تنتج الملح أو تصيد الأسماك فإنها تبيع إنتاجها أو تستبدله بالأرز. ورغم ذلك، فإن الكثير من الناس يعتمدون على فرص العمل غير الزراعية بصورة موسمية وخارج مناطق المشروع عادة. أما العمال غير المهرة الذين يشاركون في المشروع فيأتون أساسا من مناطق المشروع نفسها.

٢٧- وقد قوبلت حصة الأرز التي يقدمها **البرنامج** (٢,٥ كيلوغرام عن كل يوم عمل) بترحاب شديد، وعلى الأخص في بداية المشروع عندما كان التضخم مرتفعا، ولم يكن الأرز متوافرا دائما أمام مشتريه. وفي فترة التقييم، لم يكن هناك أية مشكلة كبيرة في الحصول على العمال غير المهرة.

## التغييرات في الفوائد الناجمة عن المشروع

### *تكثيف الزراعة والتطورات المتصلة بذلك*

٢٨- من الواضح أن الوقاية من طغيان مياه البحر قد شجعت زيادة الاستثمارات في الأراضي الزراعية من الزاوية القطرية والمحلية ومن جانب المزارعين أنفسهم. ونفذت مشروعات الري كلما أمكن، وأدخلت عدة أنشطة مثل التكنولوجيا الجديدة لزراعة البذور بدلا من الشتلات، واستخدام أصناف جديدة من الأرز وفير الغلة لا تبقى في الأرض طويلا.

وأصبح المزارعون ينفقون مبالغ أكبر على التسميد، كما بدأوا في استخدام الآلات الزراعية في إنتاجهم. وأصبح الري، وزراعة محصولين في السنة، واستخدام أصناف جديدة، وزيادة كفاءة استخدام الأسمدة، واستصلاح الأراضي، هي العوامل الرئيسية التي تساهم في زيادة إنتاج الأرز طوال السنتين الماضيتين. أما في الماضي فإن المحصول الثاني (الصيف/ الخريف) كان يفشل أو يعطي غلة ضئيلة للغاية. كما أن زراعة محصولين في السنة قللت من نقص الأغذية لدى كثير من الأسر، كما زاد منتجو الملح من استثماراتهم في الملاحات. وبدأت بعض الأسر الغنية في شراء آلات للحرث ومعدات لتصنيع الحبوب. وبدأوا يؤجرون هذه الآلات إلى المزارعين الآخرين. إضافة إلى ذلك، فإن مزارع الأربيان وسرطان البحر توسعت بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية.

٢٩- أدى تكثيف الزراعة إلى تقليل الهجرة الموسمية. فقد انخفض عدد سكان مقاطعة ها تنه الذين يسعون إلى الحصول على فرص مؤقتة للعمل من خلال الهجرة من ٢٥٠ ٢ نسمة في عام ١٩٩٢ إلى ٩٦٠ فقط في عام ١٩٩٥. كما أدى التحسين في الطرق وعمليات النقل بجانب زيادة الإنتاج الزراعي، إلى تشجيع نمو الأسواق، وأصبح من السهل الآن الحصول على العديد من الخدمات اليومية. ويخلق نمو الأسواق بدوره فرصا أكبر للعمل أمام سكان مناطق المشروع. وفي بعض المجتمعات المحلية، أصبح السد نفسه طريقا رئيسيا يوصل هذه المجتمعات المحلية ببعضها البعض.

## التغذية

٣٠- رغم الإقبال على تربية الخنازير والدجاج والبط في المناطق الريفية من فيتنام، فمازال الفقر منتشرا بما يترتب عليه من ارتفاع نسبة سوء التغذية بين الأطفال (من ٤٥ في المائة إلى ٥٠ في المائة، طبقا لممثلات الإتحاد النسائي) وفقر الدم بين النساء (٦٠ في المائة) في مناطق المشروع.

## الإسكان

٣١- منذ بداية المشروع، أعادت أسر كثيرة بناء مساكنها لتصبح شبه دائمة (جدران من الطوب وأسقف من الفخار). وتستطيع بعض العائلات أن تبني مساكن دائمة بأسقف من الخرسانة المسلحة. وإذا كان سكان المناطق الجنوبية يعيدون بناء مساكنهم بجمع مواد البناء بالتدرج (الطوب ثم أسقف الفخار)، فإنهم في المناطق الشمالية يمولون بناء المساكن بالاقتراض أيضا من أقاربهم وأصدقائهم أو بالاشتراك في التونتين (نوع من الجمعيات التعاونية يجتمع فيه العديد من الأفراد للاستثمار في الأعمال، وإعادة بناء مساكنهم أو شراء معدات زراعية). ودخلت الكهرباء إلى الكثير من النواحي منذ عام ١٩٩٤، بعد تنفيذ المشروع. ويتزايد عدد الأسر التي تشتري معدات جديدة مثل أجهزة التلفزيون والمراوح الكهربائية وأجهزة الراديو والتسجيل.

## مياه الشرب والنظافة العامة

٣٢- حدث تحسن – بالمقارنة بفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣، في مياه الشرب منذ حفر الآبار العامة الجديدة وإصلاح بعض الآبار القديمة. وبإمكان بعض الناس أن يحفروا آبار على أعماق بسيطة وتركيب مضخات يدوية عليها. ومع ذلك، ففي بعض مناطق المشروع، مازال السكان الذين يعيشون بالقرب من السدود يعتمدون على مياه الأمطار أو يحملون مياه الشرب من مسافات بعيدة، ويستخدمون مياه الآبار أو الأنهار في غسل الثياب وسقي الحيوانات. ومازال مستوى مرافق

النظافة العامة منخفضا للغاية، بالنسبة للنظافة الشخصية والتخلص من الفضلات. وطبقا لما ذكرته ممثلات الإتحاد النسائي في الأحياء التي تمت زيارتها، فإن نسبة تتراوح بين ٥٠ في المائة و٦٠ في المائة من الزوجات يعانين من أمراض نسائية، إضافة إلى إرتفاع نسبة النساء والأطفال المصابين بديدان طفيلية (تصل النسبة إلى ٥٠ في المائة في قرية بنه غيانغ).

## الأمن الغذائي والدخل

٣٣- نتيجة لزيادة إنتاج الأرز، ذكرت الأسر الفقيرة التي أجريت معها مقابلات أنه ابتداء من السنة الماضية، كانت محاصيلهم من الأرز تكفي أسرهم (بعد خصم المصروفات مثل ثمن البذور، والضريبة الزراعية، ورسوم الري). بل إن بعض الأسر كان لديها فائض من الأرز الشعير للبيع. ومقارنة بعام ١٩٩٢، انخفض عدد الأسر التي تعاني من نقص الأغذية انخفاضا شديدا.

٣٤- وحيث أن الكثير من المزارعين أصبحوا الآن آمنين على طعامهم من نشاطهم الزراعي الأساسي، فإن أي دخل يأتي من زراعة الحدائق، أو المحاصيل الثانوية، أو تربية الحيوانات، أو العمل في السدود يستخدم في زيادة الاستثمارات في الأنشطة الانتاجية أو مصروفات الأسرة (الرسوم المدرسية، والرعاية الطبية، وثمن الكهرباء) أو يذهب إلى المدخرات.

٣٥- وينبغي القول بأن الأسر الفقيرة هي عادة تلك التي تفتقر إلى العمال بين أفرادها، أو تعاني من أمراض خطيرة، أو لديها العديد من الأطفال الصغار، وتلك التي لاتعمل إلا في نشاط زراعي واحد، ولا تستطيع الحصول على فرص مناسبة للعمل بأجر.

## الإئتمان

٣٦- تطورت نظم الائتمان في المناطق الريفية بسرعة كبيرة في السنتين الآخيرتين. فبفضل السدود، تراجعت المخاطر وأصبحت المصارف (وفي مقدمتها المصرف الزراعي) أكثر استعدادا لتقديم قروض إلى المزارعين من أجل الاستثمارات الإنتاجية. كما يعطي المصرف الأولوية للأسر الفقيرة بأسعار فائدة منخفضة. وقد وضعت الحكومة برنامجا خاصا لدعم الأسر الفقيرة عن طريق مصرف الفقراء وصندوق استئصال الجوع والفقر، وهما الجهتان اللتان تقدمان القروض لتنمية الاقتصاد الأسري. والطريقة الأخرى لاقتراض الأموال هي الاشتراك في "نظام الصندوق الدوري تونتين" (أنظر الفقرة ٣١).

## التعليم

٣٧- هناك مدارس ابتدائية وثانوية في كل مجتمع محلي في مناطق المشروع. ولم يلاحظ أي فرق بين معدلات حضور البنين والبنات في سن المدرسة. أما التسرب من المدارس فينتشر بين الأسر الفقيرة، حيث لا يستطيع الآباء تحمل رسوم المدرسة ومصاريفها (الكتب والملابس والمساهمة في تحسين المدرسة، الخ) إضافة إلى حاجتهم إلى الأطفال للمساعدة في اقتصاد الأسرة. ولكن لوحظ انخفاض معدلات التسرب من المدارس الابتدائية مؤخرا، إذ أنه مع تحسن الدخول أصبح بمقدور الآباء أن يتحملوا مصروفات الدراسة. أما المسافة بين المدرسة والمسكن فهي عامل مهم آخر، كما لوحظ في

قرية كام فوك حيث تصل نسبة الأطفال الذين لايدخلون المدارس عندما يصلون إلى سن المدرسة إلى ٣٠ في المائة تقريبا. فالمدرسة تبعد عن القرية نحو ثلاثة كيلومترات وهي مسافة يراها الآباء طويلة جدا.

## وضع المرأة

٣٨- رغم أن المرأة قد استفادت من التحسينات في الاقتصاد الكلي التي حدثت في مناطق المشروع، يبدو أنها لاتمثل أكثر من نسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة إلى ٥٠ في المائة من القوة العاملة في المشروع، وما لايزيد عن ٧ في المائة من المتدربين. وفي المشروع ٥٣٢٥ الذي بدأ تنفيذه مؤخرا لاصلاح السدود، بدأ تدريب العاملات في المكتب القطري بمساعدة **البرنامج** ليصبحن قادة فرق مع تدريبهن على مهارات الإدارة.

٣٩- إن إدخال التكنولوجيا الجديدة لزراعة البذور بدلا من الشتلات، وإدخال الآلات الزراعية لحصاد الأرز وتقشيره، قلل من العمل الشاق الذي كانت تقوم به المرأة من قبل. ورغم ذلك، فلم يحدث أي تحسن في ظروف عمل المرأة في الملاحات أو في صيد الأسماك. فالتحسين الذي أدخله المشروع بالنسبة للمرأة هو خلقه لفرص عمل، وعلى الأخص في مجال الإنتاج الحيواني.

٤٠- في المجتمعات المحلية التي تمت زيارتها، كانت هناك عدة أنشطة لمساعدة النساء الفقيرات. ويلعب الإتحاد النسائي دورا مهما في تشجيع النساء وحشد طاقاتهن، وعلى الأخص بين الفقيرات منهن، للمشاركة في برامج تنمية المرأة، مثل تخطيط الأسرة والرعاية الصحية للأطفال والأمهات. ومع ذلك، فلم يحدث أي تقدم ملموس من زاوية الظروف الصحية، كما سبق أن ذكرنا.

## آخر تحليل اقتصادي

٤١- قام التحليل الاقتصادي الذي أجرته بعثة التقييم على أساس نفس النهج الوارد في تقرير التقدير. وكانت النتائج التالية هي ما حصلت عليه البعثة من ثلاثة مواقع:

**معدل العائد الاقتصادي الداخلي**

**(النسبة المئوية)**

| المقاطعة | بعثة التقييم (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦) | بعثة التقدير (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١) |
|---|---|---|
| ثانه هوا | ٢٧ | ١٧,٥ |
| ها تنه | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| كوانغ نام ودا نانغ | ٢٠ | ٢٧ |

٤٢- أكدت البعثة أن عائد المعدل الاقتصادي الداخلي مرتفع للغاية، وعلى الأخص في مقاطعة ها تنه، نظرا لارتفاع الإنتاجية المرتبطة بانخفاض تكاليف اليد العاملة. وكانت قيمة الزيادة في الإنتاج مرتفعة عما كان مقدرا في تقرير التقدير، وكان السبب الرئيسي لذلك هو أن الزيادة في الإنتاج حدثت قبل الوقت الذي كان منتظرا لها. فقد زاد المزارعون من

إنتاجهم بمجرد تعزيز جزء من السد، ولم ينتظروا استكمال السد كله. ومن بين العوامل الأخرى التي ساهمت في هذه الزيادة، ارتفاع أسعار الأرز بأسرع من ارتفاع تكاليف المدخلات مثل اليد العاملة والمستلزمات الزراعية المشتراة.

٤٣- أما بالنسبة لمقاطعة كوانغ نام دا نانغ، فإن معدل العائد الاقتصادي الداخلي عام ١٩٩٦ كان أقل منه في تقرير التقدير. وكان السبب الرئيسي في ذلك هو أن تقدير الأضرار التي حدثت للمساكن أعلى مما كان منتظرا وقت التقدير. كما أن تخفيض الأضرار بتعزيز السدود كان أقل مما كان مقدرا في تقرير التقدير، ويرجع أساسا إلى أن هذه التقديرات شملت منطقة أوسع من منطقة المشروع الفعلية.

# التوصيات

٤٤- أوصت البعثة بما يلي:

(أ) ينبغي أن يواصل **البرنامج** مشاركته بوصفه مراقبا في لجان بيع منتجات القمح في جميع المزادات التي ستجرى مستقبلا، على أن تكون له سلطة التمسك بسعر أدنى يحدد سلفا. وينبغي التوسع في الاعلان عن هذه المزادات وأن يعدل حجم الكمية المباعة بحيث يجتذب أكبر عدد من العطاءات. كما ينبغي دراسة امكانية إدخال نظام العطاءات في مظاريف مغلقة،

(ب) لابد أن يكون سعر شراء الأرز المحلي مستقبلا أقرب إلى سعر الأرز الأبيض طويل الحبة ٣٥ في المائة كالسعر السائد "فوب" ميناء هوشي منه. وينبغي أن تكون جميع الكميات المسلمة من نوع جيد ومن آخر محصول،

(ج) إذا لم تسفر عملية مقايضة دقيق القمح الذي يقدمه **البرنامج** بالأرز المحلي عن "لا مكسب ولا خسارة"، ينبغي على **البرنامج** ابتداء من عام ١٩٩٧ أن يدرس شراء الأرز الأبيض طويل الحبة ٣٥ في المائة كسعر "فوب" الذي يسلم إلى المشروع من ميناء هوشي منه. وإزاء الصعوبات التي يواجهها **البرنامج** في موارده، فإن الكمية التي سيشتريها ستكون على الأرجح أقل كثيرا من الكمية التي خصصتها فيتنام، وستكون موارد المشروع الفعلية من الأرز أقل كثيرا من المقدر في خطة العمليات.

(د) ينبغي على المشروع أن يضع – بالتعاون الوثيق مع المكتب القطري **للبرنامج** – نظاما قويا ومتسقا لمتابعة حركة الأغذية منذ وصولها حتى المستفيد النهائي مرورا بعملية الاستبدال. وهناك حاجة إلى نظام متابعة مماثل لتنظيم أعمال المشروع.

(هـ) لابد من وضع جدول زمني أمثل لإقامة دعامات الصخور والسدود المائلة قسما قسما، بهدف تعزيز القدرة الحمائية لهذه الأجزاء على الفور،

(و) وبالمثل، لابد من بذل أقصى جهد في برنامج زراعة أشجار المنغروف، بهدف تحسين: (١) حماية المزارع الشجرية، (٢) اختيار موقع هذه المزارع بالتنسيق مع أنشطة صيد الأسماك عندما يتسنى ذلك، مع مشاركة أصحاب البرك في صيانة أشجار المنغروف وتوعيتهم بها، (٣) معارف الفنيين المحليين عن طريق التدريب الإضافي.

(ز) لابد من الالتزام بالمواعيد المقررة لبناء البوابات، بهدف توفير نظام مناسب للصرف، والحد من احتمال تخطي السدود وتدميرها بالتالي في حالة الفيضانات الشديدة،

(ح) لابد من تنفيذ نظام لمراقبة الجودة على أسس دائمة، تنفيذا لتوصية بعثتي البرنامج السابقتين (١٩٩٣ و١٩٩٤)، وعلى الأخص ما ذكرته البعثتان من أنه لم ينجز حتى الآن سوى ٣٤ في المائة من الانشاءات الخرسانية،

(ط) نظرا لأن التلفيات الصغيرة والمحدودة قد تؤدي إلى إنهيار السدود أثناء موسم الأعاصير، الأمر الذي يزيد كثيرا من تكاليف اصلاحها، فلابد من الاستفادة إلى أقصى حد من أعمال الصيانة العادية. وينبغي تنظيم عملية التدريب للفنيين والسكان المحليين.

(ى) ينبغي مواصلة الجهود التي يبذلها المشروع ٥٣٢٥ الذي بدأ تنفيذه مؤخرا لاصلاح السدود في شمال فيتنام، بمساندة المكتب القطري للبرنامج، من أجل تنمية مهارات النساء، وبخاصة في مجال الإدارة وقيادة الفرق، كما ينبغي التوسع في هذه الجهود لتشمل مهارات أخرى. كما ينبغي مواصلة المساعي التي جرت لإتاحة فرص عمل متساوية أمام المرأة في أنشطة المشروع، وأن تضم مجالس الإدارة في المقاطعات أعدادا أكبر من النساء.

# الدروس التي يمكن تطبيقها في المشروعات الأخرى

٤٥- ينبغي أن تعالج خطط عمليات هذا النوع من المشروعات مسألة كيفية استبدال السلع بطريقة أكثر تفصيلا. فالسياسة التي وضعها **البرنامج** لاستبدال السلع على أساس "لامكسب ولا خسارة" لابد أن تحدد بوضوح عمليا، سواء على أساس قطري أو على أساس كل مشروع على حدة، قبل شحن أي سلع.

٤٦- إن التجربة المستفادة من هذا المشروع تبرز أهمية أن يكون هناك نظام عملي لمتابعة السلع وبرنامج العمل. فلابد من متابعة السلع من ميناء الشحن حتى المستفيد النهائي مرورا بعملية الشحن والتوزيع، مع إمكانية تحديد كمية العمل التي إنجزت طبقا للمعايير المحددة من قبل بدرجة معقولة من الثقة،

٤٧- في جميع المشروعات الهندسية، لابد من تنفيذ الصيانة العادية – أي الصيانة اليومية – بطريقة منتظمة، بهدف تقليل نفقات الإصلاح في المستقبل. وينبغي اتباع منهج مماثل بالنسبة لاختبارات مراقبة الجودة.